



## بعثة لبنان الدائمة لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في فيينا

### كلمة رئيس وفد لبنان المندوب الدائم السفير ابراهيم عساف أمام الدورة ٣٠ للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

١- أودّ بدايةً أن أهنئكم على انتخابكم رئيساً للدورة ٣٠ للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، وأغتتم هذه المناسبة لتوجيه التقدير لليابان ولمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على التنظيم الناجح لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر حول منع الجريمة والعدالة الجنائية. وقد شكّل إعلان كيوتو وثيقة هامة إضافية في مسار تعزيز ثقافة حكم القانون على المستوى الدولي، وتأكيد ارتباطها الوثيق والتفاعلي بأهداف التنمية المستدامة.

٢- يرزح لبنان تحت وطأة ظروف إقتصادية ومالية خانقة، فاقمها تفشيّ جائحة كوفيد-١٩، وبات موضوع مكافحة الفساد واسترداد الأصول المنهوبة يشكّل أولوية قصوى. وقد كثفنا وتيرة التعاون مع UNODC وفريق مبادرة "ستار" منذ مطلع العام الجاري في ميدان استعادة الأصول. ويهمّني الإعلان عن صدور تشريعين مهمّين للعام الماضي، هما "قانون مكافحة الفساد في القطاع العام وإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد" (٢٠٢٠/١٧٥)، و"قانون التصريح عن الذمة المالية والمصالح ومعاقبة الإثراء غير المشروع" (٢٠٢٠/١٨٩).

٣- تتمحور المناقشة المواضيعية لهذه الدورة حول التدابير الفعّالة لمنع تهريب المهاجرين والتصدي له، مع حماية حقوق هؤلاء ولا سيما النساء والأطفال. وكما هو معلوم، تشهد منطقتنا كمّاً من النزاعات والتوترات المتراكمة التي ضاعفت للأسف من الظروف المؤاتية لنموّ ظاهرة تهريب المهاجرين. ففي الأسابيع الثلاثة الأخيرة وحدها، أحبطت القوى الأمنية اللبنانية ثلاث عمليات تهريب أشخاص عبر البحر، ضمت في مجموعها ١٨٠ شخصاً من بينهم نساء وأطفال، جلهم من التابعة السورية، بما يثبت أنّ مشكلة تهريب المهاجرين باتت تتقاطع مع مشاكل اللجوء والنزوح. وعملاً بالتزاماتها القانونية والإنسانية، تسعى الدولة اللبنانية بكلّ ما أوتيت من إمكانيات، إلى التصدي لهذه المشكلات بالتعاون مع الشركاء الدوليين، إلا أنّ التحديات الإقتصادية والإجتماعية المتنامية التي تواجهها باتت تُثقل على طاقتها الإستيعابية، وتزيد من حاجة لبنان للدعم والمساندة في هذا المضمار.

٤- أخيراً، نعيد التأكيد على التزام لبنان الكامل باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها، وترحيبه بانطلاق آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية، وانخراطه فيها. وننبّه إلى تزايد مخاطر الجرائم العابرة للحدود كالإرهاب والجريمة السيبرانية، بوصفهما من التحديات الناشئة التي يتطلّب التصدي لها تضامراً الجهود على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.